

السعودية تتحكم في اقتصاد العراق ؟

السعودية تتحكم مرة ثانية في قرارات منظمة البدان المصدرة للبترول أوبك - بتأييد البلدان الخليجية الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) - وهي الكويت والسعودية والامارات وقطر، وتنتج الدول الاربعة معا حوالى 17 مليون برميل من الخام في اليوم ما يوازي 55% من انتاج اوبك الحالي البالغ 31 مليون برميل في اليوم. وتنتج السعودية وحدها 10,3 ملايين برميل في اليوم.

هذا الاتفاق سيستمر لمدة 6 أشهر لحين عقد اجتماع المنظمة في شهر ديسمبر وهو يمثل أمّداد لسياسة المنظمة منذ أواخر العام الماضي الرامية إلى إنتاج النفط من دون قيود، لستة أشهر أخرى متجاهلة بذلك التحذيرات من انهيار ثانٍ في الأسعار مع تطلع بعض الأعضاء مثل إيران وليبيا لزيادة صادراتها في حال تخفيف العقوبات على الأول، وتحسن أداء موانئ التصدير للثاني.

من خلال معطيات هذا الاتفاق وأستمراره - كذلك تباطؤ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط المستخرج من الرمال القارية في كندا الذي يُعده أعضاء المنظمة أنتصار في هذه الجولة لمنظمة أوبك - مقابل مستويات الطلب على البترول والنمو الاقتصادي العالمي اللذان يتراوحان في مستويات شبه ثابتة للأشهر الأخيرة، يتضح بأن سعر \$100 للبرميل سوف لن تشهد الأسواق العالمية. جدير بالأشارة الى أنه لا يمكن إن يكون هذا الانخفاض في معدلات أسعار النفط عالمياً فقط اسباب اقتصادية بحته بل أنها ظاهرة اقتصادية سياسية معقدة التركيبية.

في آخر تقرير لوكالة الطاقة العالمية أظهر أن «أوبك» أنتجت أكثر من 31.2 مليون برميل يومياً في الأسابيع الأخيرة، اي بمعدل 200 ألف برميل أعلى من معدلاتها.

يعود سبب أصرار قرار منظمة «أوبك» على عدم التخفيض هو بأن المنظمة إتفقت على الإبقاء على سقف إنتاجها الحالي، متمسكة بذلك بخطتها الرامية لتحمل انخفاض أسعار النفط في سبيل حماية حصتها في السوق.

تأثيرات قرار منظمة أوبك - قسّم دول العالم خلال عام 2014 و عام 2015 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران والعراق وروسيا، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين.

أما فيما يخص الجانب العراقي وتأثيرات انخفاض معدلات أسعار النفط على اقتصاده، فقد بدأت ملامحها واضحة في شهر ديسمبر من العام الماضي بالتقدم بطلب للكويت عن طريق الأمم المتحدة بتأجيل دفعة 4.2 مليار دولار تعويضات حرب الخليج، انخفاض الاحتياطي من الدولار للعراق من 77 مليار الى 67 مليار دولار. خسارة العراق الى أكثر من نصف إيرادات خزينة الدولة. الهبوط الحاد في معدلات النمو الاقتصادي التي تتراوح الآن (- 4.5) أي هبوط أقل من مستويات الصفر. ولازالت السياسة المالية للدولة العراقية تشهد سوء في سياسة تخفيض النفقات العامة، أنعدام الإنتاج من مؤسسات الدولة غير النفطية، الفساد لازال يشكل عائق كبير في أحداث أي نمو اقتصادي او تقدم من ناحية بناء المنظومة الخدمية أو غيرها.

من المتوقع أن ترتفع معدلات أسعار النفط عالمياً الى مستويات الـ 70 \$ للبرميل الواحد، ولكن هذا لن يشهده السوق العالمية حتى منتصف العام القادم 2016 . وهذا يعني بأن المراهنة على ارتفاع معدلات أسعار النفط ممكن أن تحسن الوضع الاقتصادي العراقي في الوقت الحاضر لأتعد رهان رابح.

